



معهد التخطيط القومي

نشرة الأنشطة البحثية

العدد (١٢) - ٢٠١٧/٤/٣

" بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر "

(٢٠١٦)

إحلال ض.ق.م. محل الضريبة العامة على المبيعات (ض.ع.م.)، سعت هذه الدراسة إلى تقييم ض.ق.م. من حيث المزايا والعيوب، مع الاسترشاد بخبرات الدول الأخرى في تطبيقها.

كما قامت الدراسة بتقييم أداء ض.ع.م. من زاوية قدرتها على تعويض النقص في الضرائب الجمركية- وهو ما كان ضمن مبررات تطبيقها في مصر وتطبيق ض.ق.م. في دول أخرى. وقد تبين عجز ض.ع.م. في مصر- وكذلك عجز ض.ق.م. في الدول الأخرى- عن إنجاز هذا الهدف، ليس لعيب جوهري فيهما، وإنما بسبب التماذي في تخفيض التعريفات الجمركية في سياق برامج التثبيت والتكيف واتفاقات منظمة التجارة العالمية، ونتيجةً لمحدودية الهامش المتاح لرفع أسعار هاتين الضريبتين بعدما نتج من تطبيق الليبرالية الاقتصادية الجديدة/توافق واشنطن من ضغط شديد للإتفاق العام وتراجع كبير في الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة؛ وهو ما ألقى بأعباء جسيمة على الطبقات الشعبية عموماً والفقراء خصوصاً. كما أجرت الدراسة تقييماً لكفاءة ض.ع.م. باعتبارها تطبيقاً منقوصاً أو مشوهاً ل ض.ق.م.، تبين منه انخفاض معدل الكفاءة لأسباب متصلة بتصميم الضريبة، مع ميل هذا المعدل للانخفاض عبر الزمن بسبب التوسع الكبير في حجم القطاع غير النظامي وازدياد حالات التهرب من الضريبة جراء انتشار الفساد وضعف الإدارة الضريبية، فضلاً عن الانفلات الأمني بعد ثورة يناير ٢٠١١. وقد أكدت هذه النتائج وجوب التحول من ض.ع.م. إلى ض.ق.م.؛ وهي النتيجة التي توصلت إليها الدراسة في ضوء ما تبين لها من تفوق مزايا ض.ق.م. على ما يُنسب لها من عيوب.

وبعد فحص القضايا الجديرة بالاهتمام عند التحول من ض.ع.م. إلى ض.ق.م.، والنظر فيما يطرح بشأنها في الأدبيات المحلية والأجنبية، اقترحت الدراسة:

يشتمل هذا الكتاب على ستة فصول يتناول كل منها قضية من القضايا الكثيرة الجديرة بالاهتمام من أجل إصلاح أحوال المالية العامة في مصر. وكانت هذه الفصول قد نشرت كأعداد منفصلة ضمن سلسلة كراسات السياسات التي بدأ المعهد في إصدارها في يناير ٢٠١٤، ومثلت نواتج مشروع بحثي تطوعي قام به مركز دراسات السياسات الكلية (حالياً مركز السياسات الاقتصادية الكلية) بإشراف أ.د. إبراهيم العيسوي.

وقد خصصت الفصول الثلاثة الأولى لثلاث من القضايا المتعلقة بالنظام الضريبي المصري، وهي: قضية الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة في مصر، وقضية الضريبة على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية وإمكانات ومشكلات تطبيقها في مصر، وقضية الضريبة على الكربون وإمكانات وسبل تطبيقها في مصر. أما الفصل الرابع فقد عالج موضوع كفاءة الإنفاق العام وكيفية قياسها، والسبل الكفيلة بالارتقاء بها. وفي الفصل الخامس بحثت المشكلات التي تواجه الهيئات العامة الاقتصادية، وقدمت مقترحات لمعالجتها، كما قدمت دراسة حالة لواحدة من كبريات الهيئات العامة الاقتصادية، وهي الهيئة المصرية العامة للبتروول. ويختتم الكتاب بفصل سادس يتناول قضية تطوير أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة وفق النمط المعروف بموازنة الأداء.

ملخص الفصل الأول

الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات

إلى الضريبة على القيمة المضافة في مصر

انطلاقاً من شيوع تطبيق الضريبة على القيمة المضافة (ض.ق.م.) في أكثر من ١٥٠ دولة، ومن تكاثر توصيات خبراء الضرائب والمالية العامة بتطبيق هذه الضريبة في مصر، ومن تكرار إعلان وزارة المالية عن عزمها على

الإفناق العام في سياق السعي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام والتشغيل الكامل والعدالة الاجتماعية.

ملخص الفصل الثاني

الضريبة على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية - المفاهيم وإمكانيات ومشكلات التطبيق في مصر

يبحث هذا الفصل في إمكانية وجود مساحة للإصلاح الضريبي في مصر في مجال الضريبة على الثروة. وتبدأ باستعراض بعض المفاهيم الخاصة بالضرائب على الثروة والتطور التاريخي والجدل حول هذه الضريبة في الأدبيات. كما تقوم باستخلاص دروس مستفادة من تجارب بعض الدول.

توضح مراجعة الأدبيات أن الحجج المدافعة عن فرض ضريبة على صافي الثروة أكثر وأقوى منطقاً من الحجج الراضية لها. ومع ذلك فإن تجارب الدول توضح الصعوبات المرتبطة بإدارة مثل هذه الضريبة، لا سيما الصعوبات الفنية التي تتعلق بتقييم الأصول والصعوبات الإدارية. وقد أدت هذه الصعوبات ومقاومة أصحاب المصالح إلى تراجع كثير من الدول عن فرض الضرائب على الثروة.

وتعانى مصر من فجوة ضريبية كبيرة وضعف في موارد الموازنة العامة تزايدت حدته بعد ثورة يناير. ويوضح هيكل الضرائب أن القاعدة الضريبية قاصرة ولا تشمل كثيراً من الأوعية، كما أن العبء الضريبي لا يتوزع بعدالة. وقد قامت الدولة في عام ٢٠١٤ ببعض التعديلات الضريبية في قانون الضريبة على الدخل باستحداث شريحة جديدة، كما أخضعت الأرباح الرأسمالية على التعاملات في البورصة للضريبة على الدخل، وأدخلت تعديلات على قانون الضريبة على العقارات المبنية. وتمثل هذه التعديلات خطوة في الاتجاه المطلوب إلا أنه ما زال هناك مجالاً لمزيد من الإصلاح الضريبي المطلوب.

وفي سياق الضرائب على الثروة كان لمصر تجربة في فرض ضرائب على التركات وعلى الأيلولة، لكنها ألغيت في سياق برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات. وتستدعي الظروف الحالية إعادة فرض هذه الضريبة. وتقتصر الدراسة أن تكون على التركة، وبقل من صعوبة إدارتها ضرورة التسجيل القانوني للتركة. كما أن فرض ضريبة على الهبات يفترض أن يقلل فرص التحايل على ضريبة التركات. كما تقترح الورقة إخضاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية للضريبة على التصرفات العقارية.

١- توسيع قاعدة الضريبة، مع السماح ببعض الاستثناءات التي تستدعيها صعوبات التطبيق أو متطلبات اجتماعية أو صحية أو بيئية. وهو ما يستوجب إلغاء الجدول (١) المرافق لقانون ض.ع.م. لإنهاء ازدواجية في نوع الضريبة (قيمة- عينية)، وإحلال جدول بالخدمات المعفاة محل الجدول (٢)،

مع تعميم الخصم الضريبي لكونه من المبادئ الأساسية ل ض.ق.م.

٢- زيادة حد التسجيل إلى مليون جنيه، مع تطبيقه على مختلف الأنشطة، تخفيفاً للعبء الواقع على كاهل الإدارة الضريبية وتيسيراً للامتثال من جانب المكلفين، ومع السماح للإدارة الضريبية بتسجيل من يتقاعس عن طلب التسجيل متى توافرت لديها معلومات عن بلوغه حد التسجيل أو تجاوزه إياه. ويراجع هذا الحد دورياً بما يتمشى مع معدلات التضخم وتطور الأوضاع الاقتصادية.

٣- التعددية المحدودة في أسعار الضريبة. فالى جانب السعر العام الذي يقترح أن يكون ١٠% كما هو الحال مع ض.ع.م.، والسعر صفر للصادرات، وإعفاء الضروريات، يطبق سعر منخفض في حدود ٥% على السلع والخدمات شبه الضرورية وسعر مرتفع في حدود ٢٥% على الكماليات والأنشطة الضارة بالصحة والبيئة. ويزاد سعر الضريبة نقطتين مؤبطين فيما يتعلق بمبيعات مُسجل غير مُسجل، وذلك تحفيزاً للأخير على طلب التسجيل.

وقد ناقشت الدراسة فكرة تخصيص إيرادات ض.ق.م. أو جزء منها لتمويل أنشطة معينة، وفكرة ض.ق.م. الاجتماعية التي طبقت في بعض الدول المتقدمة، وانتهت إلى رفض الفكرتين. وحذرت بلوغ الهدف من التخصيص عن طريق تقاسم حصيلة الضريبة بين المستوى المركزي والمستويات المحلية، أو عن طريق إلزام الحكومة تشريعياً بالأقل حصة الأنشطة المطلوب زيادة تمويلها عن نسبة معينة، أو ألا تقل نسبة الزيادة السنوية في مخصصات هذه الأنشطة عن نسبة متفق عليها. وقدمت الدراسة عدداً من الاقتراحات الرامية إلى تحسين كفاءة الإدارة الضريبية في تطبيق ض.ق.م. ورفع مستوى الامتثال لهذه الضريبة من جانب المكلفين بها.

واختتمت الدراسة بضرورة مراعاة أمرين مهمين عند وضع نظام ض.ق.م. لمصر. أولهما التحرر من أسر النظرية الاقتصادية التقليدية والاسترشاد بما أسفرت عنه الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد من نتائج متعلقة بالسلوك الاقتصادي للأفراد والمنشآت. وثانيهما تكامل ض.ق.م. مع باقي عناصر النظام الضريبي وتكامل هذا النظام مع نمط

وتقتضى العدالة أن يتحمل الأغنياء قدراً أكبر من عبء التحديات الحالية التي تواجهها مصر يتناسب مع ما اكتسبوه من ثروات واستفادتهم من الثغرات الضريبية والإعفاءات والمزايا المتعددة التي منحها لهم الدولة. وعلى ذلك تقترح الورقة فرض ضريبة على صافي الثروة لمرة واحدة تخصص لسداد جزء من الدين العام لتخفيف أعباء خدمة الدين في الموازنة.

وفي النهاية فإن إصلاح الضرائب على الثروة يجب أن يتم في إطار إصلاح ضريبي شامل وتطوير الإدارة الضريبية والمواجهة الفعالة للتحايل والتهرب الضريبي.

ملخص الفصل الثالث

إمكانية تطبيق ضريبة الكربون في مصر

يهدف هذا الفصل إلى تحديد مدى حاجة مصر إلى تطبيق ضريبة الكربون بها. وذلك من خلال التعرف على ماهية ضريبة الكربون، والأساس الاقتصادي لفرضها، وعلاقتها بالضرائب الأخرى على الوقود، ودوافع فرضها، والآثار المتوقعة لفرضها، ومحددات تصميمها وسعرها الأمثل، وذلك في ضوء تجارب الدول التي طبقتها، أو الدول التي في الطريق إلى تطبيقها. وتم التوصل إلى أهمية فرض ضريبة الكربون في مصر بشروط معينة، وذلك لأهميتها الكبيرة بيئياً في الحد من ظاهرة تغير المناخ ذات الاهتمام الدولي المتزايد، بالإضافة إلى عوائدها المالية التي قدرتها بعض الدراسات بقيمة لا يستهان بها.

ولكن على الرغم من هذه الإيجابيات لفرض الضريبة، إلا أنه ينتج عنها بعض الآثار السلبية التي لا بد من أخذها في الاعتبار. حيث تؤثر الضريبة على كل من النمو الاقتصادي والتنافسية الدولية بالسلب في الأجل القصير، مقابل تأثيرها الإيجابي على التنمية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل. كما يكون للضريبة آثارها التوزيعية الضارة بالفئات منخفضة الدخل، والتي يمكن الحد منها بتخصيص جزء من العوائد المالية للضريبة لهذه الفئات، من أجل تعويضها ولو جزئياً عن الضرر التي لحق بها.

وخلص هذا الفصل إلى أن تطبيق ضريبة الكربون في مصر يتطلب التغلب على بعض الصعوبات، والأخذ في الاعتبار بعض الأمور الهامة. فيجب توافر المعلومات الكافية عن كمية انبعاثات غازات الدفيئة في البيئة المصرية، وتحديد الحد الأقصى المسموح به من هذه الغازات، وإجراء الدراسات اللازمة لتحديد مدى العلاقة بين سعر ضريبة الكربون والمستهدفين منها من ناحية، ونسبة التخفيض في الكميات المستهلكة من الوقود، ومن ثم نسبة التخفيض في كمية الانبعاثات من غازات الدفيئة من

ناحية أخرى، والتدرج في تطبيق الضريبة مع التباين في سعرها بالنسبة للقطاعات والفئات المختلفة، ويمكن في بداية تطبيق الضريبة الجمع بينها وبين الأدوات الأخرى مثل: إعطاء حوافز لمنتجاتي ومستهلكي مصادر الطاقة المتجددة، وفرض ضريبة على ملكية وسائل النقل الأكثر استهلاكاً للوقود، وبحيث يتفاوت سعر الضريبة تبعاً لنوع الوقود المستخدم في الوسيلة. كما ينبغي تهيئة الرأي العام لتقبل الضريبة بتوضيح آثارها الإيجابية، واختيار التوقيت المناسب لإقرار فرض الضريبة.

ملخص الفصل الرابع

قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر

ومقترحات للارتقاء بها

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلي، ومن ثم على النمو، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه. وفي ظل محدودية الموارد المتاحة لذلك الإنفاق، يصبح من الضروري التأكد من كفاءة إنفاق تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل. وبالرغم من تعدد الدراسات التي تصدت لمهمة قياس كفاءة الإنفاق العام في العديد من دول العالم، إلا أن هذه الدراسات تكاد تكون غائبة في مصر. ومن هنا، تبرز أهمية هذه الدراسة التي سعت لقياس كفاءة الإنفاق العام في مصر، وذلك بهدف رصد وتتبع مستويات تلك الكفاءة في الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى ٢٠١٢/٢٠١١، وتحليل التغيرات التي مرت بها والوقوف على أسبابها وأهم العوامل المؤثرة فيها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات كفاءة الإنفاق العام في مصر أخذت في التراجع طوال الفترة محل الدراسة وذلك على الرغم من تزايد متوسط حجم الإنفاق العام الإجمالي بالأسعار الثابتة. وهو ما يؤكد الانطباع العام السائد بضعف مستوى كفاءة الإنفاق العام الإجمالي في مصر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق العام الغير مصحوبة بإجراءات تضمن زيادة كفاءة ذلك الإنفاق، لا تؤدي بالضرورة لتحسين مستويات الكفاءة على مستوى القطاع الحكومي ككل، بل على العكس قد يصاحبها في بعض الأحيان تدهوراً في تلك المستويات. ومن ثم، فقد أوصت الدراسة بأنه لرفع كفاءة الإنفاق العام يجب عدم الاعتماد فقط على زيادة حجم ذلك الإنفاق من أجل تحقيق ذلك، وإنما يستلزم الأمر اتخاذ مجموعة من الإجراءات التكميلية التي من شأنها رفع كفاءة ذلك الإنفاق، والتي يأتي على رأسها محاربة الفساد وتشديد الرقابة على أداء الحكومة بكل مكوناتها دون استثناء، إلى جانب ضرورة

ملخص الفصل السادس

إمكانات تطبيق موازنة الأداء في مصر

ينقسم هذا الفصل إلى أربع أجزاء هي : موازنات الأداء، المفاهيم والنتائج، والتجارب الدولية لتطبيق هذه الموازنات، وتجربة مصر في تطبيق موازنات الأداء، والطريق إلى تطبيق موازنات الأداء في مصر، وتنتهي بالخلاصة .

ويبدأ الجزء الأول بتعريف لموازنات الأداء يتضمن مدى واسعاً من نظم موازنات الأداء ويتضمن نظم موازنات الأداء المطبقة في كثير من الدول . ولقد كان الأداء المخيب للآمال لهيئات قطاع الحكومة هو ما أدى منذ ١٩٩٠ إلى اعتبار عمليات الموازنة وسيلة ضغط متزايد لتحسين أدائها ورفع كفاءتها، ويمكن القول بأن موازنات الأداء هي أسلوب لإعداد موازنة الدولة يحدد ويقاس ويربط بين الآثار والنتائج المتوقعة من تنفيذ البرامج والمشروعات وبين الإنفاق الحكومي ويحدد المسؤولين ويحاسب على الأداء . ويعرض هذا الجزء لأهداف موازنات الأداء ويقارن بين موازنات الأداء وموازنات البنود وكيف أنها تتغلب على عيوب موازنات البنود . ويستعرض الإطار المنطقي الذي تخلقه موازنات الأداء باستخدام مفاهيم النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء، ونظام المتابعة والتقييم المبني على النتائج والذي يتجاوز نظام المتابعة والتقييم التقليدي، ويؤكد هذا الجزء على تعريف معلومات الأداء وكيف أنه يتضمن مكونين أساسيين وهما مقياس الأداء، والتقييم . وينتهي الجزء الأول باستعراض المتطلبات الأولية لموازنات الأداء والتي تتضمن الاستعداد لإدخال موازنات الأداء، ومعلومات الأداء، وموازنة البرامج، والحرية والمرونة الإدارية، وربط الإطار متوسط الأجل للإنفاق بموازنات الأداء والتخطيط، وإدماج نظم المحاسبة مع نظم معلومات الأداء .

ويتناول الجزء الثاني سبع تجارب دولية في تطبيق موازنات الأداء وهي تجارب جنوب أفريقيا والهند وشيلي وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي تجارب تختلف كل واحدة منها عن الأخرى في نقطة الارتكاز الأساسية والتي تنوعت من الإرادة السياسية، الى المشاركة الشعبية، إلى التركيز على دور التقييم، إلى تحقيق الجودة الشاملة ورضا العملاء، إلى أهمية الإطار التشريعي، إلى التأكيد على أهمية معلومات الأداء .

ويعرض الجزء الثالث لتجربة مصر في تطبيق موازنات الأداء فلقد ركزت عملية الموازنة في مصر تركيزاً كبيراً على إدارة التدفقات المالية (المدخلات) وليس على محاولة

البحث عن التوليفة المثلى التي يتم من خلالها الإنفاق على مختلف البنود والأنشطة والمجالات الفرعية بكل قطاع، ومحاولة زيادة درجة الاستقرار السياسي، وإشاعة الأمن في البلاد.

ملخص الفصل الخامس

الهيئات العامة الاقتصادية مشكلاتها وأساليب معالجتها

مع دراسة حالة الهيئة المصرية العامة للبتترول

تعد الهيئات العامة الاقتصادية أحد أهم مكونات القطاع العام بمعناه الواسع والتي عانت مما عاناه القطاع العام من سوء إدارة، وتدني في الكفاءة، وضعف في الإنتاجية، وسوء الخدمات المقدمة، وقلة الحوافز لدى العاملين. لذا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها الهيئات الاقتصادية وسبل معالجتها من خلال تحليل الأداء المالي لهذه الهيئات وتحليل العلاقة بينها وبين الموازنة العامة

للدولة، مع التركيز على دراسة حالة الهيئة المصرية العامة للبتترول.

وقد خلص هذا الفصل إلى ضرورة إعادة النظر في تصنيف بعض الهيئات العامة لاعتبارها هيئات اقتصادية من عدمه.

وإعادة النظر في تسعير بعض المنتجات أو الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات الاقتصادية دون الإخلال بالجانب الاجتماعي. وتحويل بعض المديونيات المستحقة لبنك الاستثمار القومي إلى مساهمة في رأس مال هذه الهيئات بما يحافظ على الملكية العامة للهيئات ويخلصها من عبء المديونية المتراكمة، وإعادة النظر في القوانين المنظمة لعمل تلك الهيئات لتقليص السلطات الواسعة الممنوحة لمجالس إدارتها.

كما أوصى كذلك بإعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئة العامة المصرية للبتترول للتعرف على حجم الدعم الحقيقي الناتج عن الفرق بين التكلفة الحقيقية لتوفير المنتجات البترولية وبين الأسعار الجبرية لهذه المنتجات، ومراجعة طرق حساب التكلفة الحقيقية لتوفير تلك المنتجات وطرق تسعيرها، وذلك للقضاء على التباينات السعرية لتلك المنتجات. وتسوية التشابكات المالية بين الهيئة والأطراف الأخرى لضمان حصول الهيئة على مستحقاتها الفعلية وسداد كافة التزاماتها تجاه الأطراف الأخرى.

الى أقصى درجة ممكنة بالنتائج والمخرجات . ويحتاج عمل نظام لمعلومات الأداء بشقيه مؤشرات الأداء والتقييم لكثير من التدريب ورفع كفاءات ومهارات العاملين، وذلك نظراً لأنه أساس إدارة الأداء والإدارة بالنتائج، وهو ما يفقده الجهاز الحكومي حالياً . كما يجب تطوير النظام المحاسبي الحكومي ليتلاءم مع احتياجات موازنة الأداء عن طريق استخدام محاسبة التكاليف فى قطاع الحكومة.

وفى النهاية فإن مبادرات موازنات الأداء تتطلب التحرك ببطء واستخدام المكونات المختلفة ووضع أهداف محددة بعناية للإصلاح . وللترتيب الصحيح والمناسب والتوقيت الواقعي أهمية كبيرة لنجاح تطبيق موازنات الأداء . كما أنه من الأهمية بمكان أخذ العلاقة بين الإصلاحات المختلفة ودرجة اعتمادها على بعضها البعض فى الاعتبار . ومن المفيد البدء بنظام منطقي بسيط سهل التعامل معه أكثر من تضيق الوقت فى محاولة تطوير نظام مثالي وكامل ومعقد، كما يجب تخصيص وقت كافي مسبقاً لتصميم استراتيجية التطبيق وتحديد الأدوار والمسئوليات والمتطلبات.

بناء عملية تضمن تبنى أنماطاً للإنفاق تطبيق السياسات الحكومية أو على تحقيق أفضل النتائج من تخصيصات الموازنة . وفى إطار عمل إصلاح للموازنة طلبت الحكومة المصرية من البنك الدولي سنة ٢٠٠٠ أن يراجع عملية الموازنة، وبعدها بدأ مشروع تطبيق موازنات الأداء على أساس تجريبي فى خمس وزارات رائدة، ووفر البنك الدولي الدعم الفني اللازم لوزارة المالية ودرّب مستشارين محليين لمساعدة الوزارات الرائدة فى عملية التطبيق . وقد تميزت التجربة المصرية بوجود إطار تشريعي داعم للتوجه نحو موازنات الأداء، ووجود كفاءات علمية محلية استطاعت أن تساعد الوزارات فى التقدم فى التطبيق، كما تمتع المشروع بدعم سياسي قوى من رئيس الجمهورية ووزير المالية آنذاك . ولكن مع تغيير وزير المالية فقد المشروع الدعم المطلوب ولم يتم تنفيذ المرحلة الثانية وتوقف المشروع .

ويتناول الجزء الرابع من الورقة الطريق إلى تطبيق موازنات الأداء فى مصر ومتطلبات هذا التطبيق . إن بناء وتأسيس نظام موازنات الأداء هو عملية سياسية أكثر منها عملية فنية، ولذلك فإن ضمان تأييد الحكومة والقبول العام ووجود بيئة تؤيد وتطالب بالإصلاح شرط ضروري لنجاح الإصلاح . كما يحتاج تطبيق موازنات الأداء إلى إطار تشريعي داعم مثل قانون أداء ونتائج الحكومة فى الولايات المتحدة الأمريكية وليس مجرد تعديلات فى قانون الموازنة.

إن خلق الوعى والتوعية بمفاهيم الأداء والنتائج وضرورة الإصلاح المالي وموازنات الأداء ضروري جداً للتمهيد للانتقال، وذلك لخلق ثقافة للأداء قابلة للاستدامة، وبناء القدرات فى مجال موازنات الأداء، والقضاء على المقاومة الثقافية للإصلاح . إن بناء القدرات اللازمة لتشغيل نظام معلومات أداء جديد يخدم موازنات الأداء يستوجب تغييراً كبيراً فى مهارات واختصاصات وكفاءات وزارة المالية فتنقل من مجرد جهاز اقتصادي محاسبي إلى جهاز لتحليل ووضع السياسات . أن التوجه نحو النتائج وموازنات الأداء يستلزم وضع استراتيجية واضحة ومحددة تعكس الفرص والقيود وتوفر إطاراً لكل الجهود للتحويل إلى نظام قائم على النتائج والأداء . كما أن هناك اتفاق الآن على أهمية الإطار المتوسط الأجل للإنفاق فى ارتباطه بموازنات الأداء . ولما كانت موازنة الأداء تصنف الإنفاق على أساس أنواع الخدمات والأهداف، وليس كما فى الموازنة التقليدية على أساس أنواع المدخلات، فإنها تتطلب تطوير وعرض معلومات الأداء والتكلفة لكل برنامج والذى يجب أن يرتبط

المؤلفون

أ.د إبراهيم حسن العيسوي	أ.د هدى محمد صبحي
أ.د سهير إبراهيم أبو العينين	أ.د نيفين كمال حامد
د. هبه محمود الباز	د. أحمد عاشور عبد الله

سيحتاج هذا الكتاب على موقع المعهد الإلكتروني الأسبوع المقبل

نشرة الأنشطة البحثية هي نشرة اخبارية لمختصات الاصدارات العلمية للمعهد من بحوث فى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (بحوث جماعية) والمذكرات الخارجية (بحوث فردية) وكراسات السياسات والكتب وغيرها من المطبوعات . يمكن الاطلاع على النص الكامل للإصدار الوارد ملخصه فى هذا العدد بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني للمعهد المبين أدناه، حيث يمكن تحميل هذا الإصدار، فضلاً عن الاطلاع على الإصدارات السابقة للمعهد وتحميلها. كما يمكن الحصول على نسخة ورقية من هذا الإصدار وغيره من إصدارات المعهد بالاتصال بمركز التوثيق والنشر بالدور السادس بالمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر - القاهرة- ت ٢٢٦٢٩٢٢٥

بريد الكتروني: inp.technicaloffice@gmail.com

www.inplanning.gov.eg